

إداهما الصين.. عقبتان أمام تزويد السعودية بأسلحة أمريكية متطرفة

توجد عقبتان رئيسيتان، بينهما العلاقات مع الصين، قد تحولان دون حصول السعودية على أسلحة أمريكية أكثر تطوراً، ضمن صفقة محتملة تتوسط فيها إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن لتطبيع العلاقات بين المملكة وإسرائيل.

تلك القراءة طرحتها جرانت روملي، في تحليل بـ"[معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى](#)" يستعرضه (WINER) "الخليج الجديد"، مضيفاً أن "الرياض تعتبر على الأرجح محادثات التطبيع قناةً قد تكون مفيدة لاستئناف عمليات شراء المزيد من المنصات الهجومية".

والرياض ترغب، بحسب تقارير إعلامية أمريكية وإسرائيلية، في التطبيع مع تل أبيب مقابل توقيع معايدة دفاع مشتركة مع واشنطن، والحصول على أسلحة أمريكية أكثر تطوراً، وتشغيل دورة وقود نووي مدني كاملة، بما فيها تخصيب اليورانيوم دخل المملكة، إلى جانب التزامات إسرائيلية نحو إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

ورجح روملي أن "السعودية لن تقبل بالحصول على أقل مما تم التعهد به للإمارات مقابل اتفاقية التطبيع التي أبرمتها مع إسرائيل (في واشنطن عام 2020)، أي المقاتلة الهجومية من طراز إف-35، وطائرات بدون طيار من طراز إم كيو-9 ريبير"، ومجموعة متنوعة من الصواريخ الموجهة بدقة".

ولفت إلى أنه "كان من شأن عمليات الشراء هذه مجتمعةً أن تكلف الإمارات 23 مليار دولار وجعلها أول دولة عربية تستخدم طائرات إف-35 و إم كيو-9"، لكن إدارة (الرئيس آنذاك دونالد) ترامب فشلت في إكمال عملية البيع قبل تنصيب الرئيس بايدن (في يناير/ كانون الثاني 2021)".

و"قد انهارت الصفقة، التي وافقت عليها الإدارة الأمريكية الجديدة في البداية، بعد أن اكتشفت هذه

الإدارة، وفقاً لبعض التقارير، بناءً منشأة عسكرية سرية للصين (الم نفس الاستراتيجية للولايات المتحدة) في مجمع ميناء أبوظبي"، كما زاد روملي.

وأردف أن "هذه المنشأة، إلى جانب علاقات الإمارات الوثيقة مع الصين في قطاعات أخرى ولا سيما الاتصالات، تسببت في عرقلة محاولة الدولة الخليجية حيازة بعض منظومات الأسلحة الأمريكية الأكثر تطوراً".

واعتبر أن "المثال الإماراتي لا يزال يدور في أذهان المسؤولين السعوديين والأمريكيين على حد سواء، إذ أكد أحد أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي من الديمقراطيين العام الماضي أن الرياض ستسعى على الأرجح إلى الحصول على طائرات "إف-35" أيضاً، ولكن يجب وضع ضمانات معينة بشأن الصين أولاً".

أسواق مربحة

و"ستواجه الرياض عقبتين رئسيتين تَحول دون حصولها على هذه الأسلحة الأمريكية المتقدمة، وتمثل العقبة الأولى في علاقتها مع الصين"، كما أردف روملي.

وزاد بأن "العلاقات السعودية مع الصين ربما لم تكن واسعة النطاق بقدر علاقات الإمارات معها، إلا أن السعودية تحافظ على علاقة وثيقة معها في قطاعات تجارية حساسة مثل الاتصالات، وقد اشتهرت من بكين أسلحة متقدمة، وتعاونت معها، وفقاً لتقارير، في إنتاج طائرات بدون طيار وصواريخ بالستية".

وتاتي: "ومؤخراً، تم إلغاء اتفاق بين شركة دفاع أمريكية وأخرى سعودية، بحسب تقارير، على خلفية علاقة هذه الأخيرة مع شركات الدفاع الصينية الخاضعة للعقوبات. وأطلق ولد العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، تحذيراً مبطناً بأن المملكة قد تُكشف مشترياتها من الأسلحة من الصين".

روملي قال إن "بكين تسعى من جانبها إلى توسيع صادراتها من الأسلحة في أسواق الخليج المربحة، ومن الممكن فعلاً أن تنمو علاقتها الدفاعية مع السعوديين بسرعة إذا رغبت الرياض في ذلك".

أما العقبة الثانية، وفقا لروملي، "فتشتمل في المطلب الأمريكي بالحفاظ على التفوق العسكري النوعي لإسرائيل (أوثق حليف لواشنطن في الشرق الأوسط) في أي عملية بيع للمنطقة. وساقا، أدت الاتفاقيات الإسرائيلية مع مصر والأردن إلى بيع أسلحة أمريكية متقدمة إلى كل دولة، ولكن مع قيود لاحقة على قدرات التسلح".

وأضاف أنه "من المرجح أن تكون النقطة المحورية في هذه الحالة طائرة إف-35" والمتغيرات والقدرات المرتبطة بها؛ نظراً إلى تصنيف الطائرة المقاتلة وواقع أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تستخدمها في المنطقة".

واعتبر أنه "بما أن إسرائيل ترغب في إبرام اتفاقية تطبيع مع السعودية، يمكن الافتراض إلى حد معقول أنها ستخفف بعض الشيء من مخاوفها بشأن التفوق العسكري النوعي، علماً أنه سيبقى من المضوري تسوية تفاصيل عمليات البيع المعنية وفقاً لأنظمة الأمريكية".

ومن أصل 22 دولة عربية، تقيم 5 دول هي مصر والأردن والإمارات والبحرين والمغرب علاقات رسمية مع إسرائيل، الدولة النووية الوحيدة في الشرق الأوسط، والتي تحتل أراضٍ عربية في كل من فلسطين وسوريا ولبنان منذ حرب 5 يونيو/حزيران 1967.